

وصف النكرة بالمعرفة وعكسه

باسو بلاواغاوو

baso.pallawagau@uin-alauddin.ac.id

جامعة علاء الدين الإسلامية الحكومية

Abstrak

Perbedaan antara sifat dan mausuf dari segi makrifah dan nakirah memicu polemik di antara para pakar nahwu, sebagian dari mereka ada yang membolehkan dan sebagian yang lain menolak. Dengan demikian rumusah masalah yang dijadikan tolak ukur dalam makalah ilmiah ini antara lain: Bagaimana pandangan pakar nahwu tentang perbedaan sifat dan mausuf dari segi makrifah dan nakirah? Apa dalil mereka?. Penelitian ini merupakan bagian dari penelitian deskriptif kualitatif dengan mempergunakan metode analitikal nahwu, dan teknik pengumpulan datanya melalui beberapa literatur pustaka. Hasil penelitian menunjukkan bahwa pandangan ahli nahwu tentang perbedaan sifat dan mausuf dari segi makrifah dan nakirah berbeda, Sibawaihi beserta pengikutnya tidak menerima perbedaan tersebut, sedangkan al-Khalil, al-Akhfash dan beberapa tokoh Kufa membolehkannya, sementara Ibnu Tharawah hanya membolehkan perbedaan itu jika mausufnya makrifah dan sifatnya nakirah, sebaliknya tidak boleh. Dalil yang mereka pergunakan kembali kepada nash dan qiyas.

Kata kunci: al-sifah, al-mausuf, al-makrifah, al-nakirah.

ملخص

التخالف بين الصفة والموصوف في التعريف والتنكير أمر أثار الجدل بين النحويين فقد أجازه بعضهم ومنعه بعض الآخر. ومن أجل ذلك كانت القضايا التي سيعالجها الكاتب في هذه المقالة العلمية وهي كما يلي: ما موقف النحويين في وصف النكرة بالمعرفة وعكسه؟ وما أدلتهم في ذلك؟ وأما نوع البحث المستخدم في هذا المجال فهو البحث الوصفي النوعي، باستخدام المنهج التحليلي، وطريقة جمع البيانات تكون من الطريقة المكتبية. ونتيجة البحث تجيب عن هذه القضايا وهي أنّ النحويين مختلفون في وصف النكرة بالمعرفة وعكسه ذهب

سيبويه وأتباعه إلى منعه، وذهب الخليل وبعض الكوفيين والأخفش إلى جواز وصف النكرة بالمعرفة، وكما ذهب ابن الطراوة إلى جواز وصف المعرفة بالنكرة مستدلين في ذلك بالسمع والقياس.
الكلمة السرية: الصفة، المعرفة، النكرة

أ. المقدمة

النعته اصطلاح الكوفيين، وربما قاله البصريون والأكثر عندهم الوصف والصفة، فالنعته والصفة واحد لا فرق بينهما.
والنعته هو التابع الذي يكمل متبوعه بدلالته على معنى فيه أو فيما يتعلق به. وينقسم النعته باعتبار معناه إلى نوعين: حقيقي وسببي.
فالنعته الحقيقي هو ما تعلق فيه النعته بمنعوته مباشرة، أو ما يدل على معنى في نفس منعوته الأصلي، مثل (العمل المتقن نافع للفرد والجماعة) وقعت نعتاً حقيقياً، لأنها دلت على معنى في نفس المنعوت (العمل)، ومثل ذلك قول رسول الله صلى الله عليه وسلم: المؤمن القوي خير وأحب إلى الله من المؤمن الضعيف¹. وحكمه يجب مطابقته لمنعوته في أربع حالات: الأولى أوجه الإعراب؛ الرفع والنصب والجر، والثانية التذكير والتأنيث، والثالثة الإفراد والتثنية والجمع، والرابعة التعريف والتنكير.
والنعته السببي هو الذي يدل على معنى في شيء بعده له صلة وارتباط بالمنعوت، أو هو الذي يرفع اسماً ظاهراً مشتملاً على ضمير يعود على المنعوت، مثل (زارني عالم فاضل أبوه) فكلمة (فاضل) دلت على معنى في اسم بعدها لا قبلها، وهو (أبوه) وهذا الاسم مرتبط بضمير يعود على الاسم السابق للنعته وهو (عالم). وحكمه يجب

المراجع الأخيرة:

¹ أبو الحسين مسلم بن الحجاج. صحيح مسلم، الجزء الثامن (المملكة العربية السعودية: بيت الأفكار الدولية، سنة 1998)، ص 56.

مطابقتها لمنعوتها في حالتين: الأولى أوجه الإعراب؛ الرفع والنصب والجر، والثانية التعريف والتنكير.²

ب. موقف النحويين في وصف النكرة بالمعرفة وعكسه

ذهب الخليل³، وبعض الكوفيين، والأخفش⁴ إلى جواز التخالف بين الصفة والموصوف في التعريف والتنكير، فيجوز عندهم وصف النكرة بالمعرفة .

وذهب بعض النحويين كابن الطراوة⁵ إلى جواز وصف المعرفة بالنكرة .

وذهب جمهور البصريين ومنهم سيبويه، وتبعهم كثير من النحويين كأبي علي الفارسي⁶، وابن جني⁷، وابن مالك⁸، وأبي حيان⁹، وغيرهم إلى عدم جواز التخالف بين الصفة والموصوف في التعريف والتنكير .

² مدحت محمد زيادة. النحو العربي بين المنهج والتطبيق (الطبعة الأولى؛ القاهرة: مكتبة كلية الدراسات الإسلامية والعربية بجامعة الأزهر، سنة 2006)، ص 96 – 99 بتغيير.

³ الخليل : الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي، ولد سنة 100 هـ، وله من المؤلفات : ((العين))، و((الجملة)) و((الشواهد))، و((النقط والشكل))، و((الإيقاع))، وغير ذلك . توفي سنة 175 هـ .

يراجع: الزبيدي. طبقات النحويين واللغويين (الطبعة الثانية؛ القاهرة: دار المعارف، سنة 1973)، ص 47 – 51.

⁴ الأخفش : أبو الحسن سعيد بن مسعدة، المعروف بالأخفش الأوسط، من مشهور نحوي البصرة، وصنف ((معاني القرآن))، و((المقاييس في النحو))، و((الاشتقاق))، وغير ذلك . توفي سنة 215 هـ .

يراجع : السيوطي. بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، الجزء الأول (الطبعة الثانية؛ بيروت: دار الفكر، سنة 1979)، ص 590 – 591.

⁵ ابن الطراوة : سليمان بن محمد بن عبد الله السبائي المالقي أبو الحسين ابن الطراوة، صاحب ((الترشيح في النحو))، و((المقدمات على كتاب سيبويه))، و((مقالة في الاسم والمسمى)) . وتوفي سنة 528 هـ .

يراجع : السيوطي. بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، الجزء الأول، ص 602.

⁶ أبو علي : الحسن بن أحمد بن عبد الغفار بن سليمان بن أبان، أبو علي الفارسي . وله كتاب ((الحجة)) في القراءات، و((التذكرة))، و((التعليقة))، و((الإيضاح))، وغير ذلك . توفي سنة 377 هـ .

يراجع: السيوطي. بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، الجزء الأول، ص 496 – 498 .

1. قول النحويين بجواز وصف النكرة بالمعرفة:

ذكر سيبويه رأي الخليل بجواز وصف النكرة بالمعرفة حيث قال: "وزعم الخليل أنه يجوز له صوتٌ صوتُ الحمار على الصفة لأنه تشبيهه، فمن ثم جاز أن توصف النكرة به. وزعم الخليل رحمه الله أنه يجوز أن يقول الرجل: «هذا رجلٌ أخو زيدٍ» إذا أردت أن تشبّهه بأخي زيد".¹⁰

نقل الرضي قول بعض الكوفيين بجواز وصف النكرة بالمعرفة فيما فيه مدح أو ذم، استشهداً بقوله تعالى: ﴿وَيْلٌ لِّكُلِّ هَمَزَةٍ لَمَزَةٍ﴾  الَّذِي جَمَعَ مَالًا¹¹، فجعلوا «الذي» وهو معرفة، صفة لـ «همزة» وهو نكرة.¹²

⁷ ابن جنّي: أبو الفتح عثمان بن جنّي الموصلي، ولد قبل سنة 330 هـ، وله مصنفات كثيرة منها: «الخصائص»، و«المحتسب في إعراب الشوان»، و«سر الصناعة»، و«اللمع في النحو»، و«شرح تصريف المازني»، وغير ذلك. توفي سنة 392 هـ.

يراجع: الفيروز ابادي. البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة (الطبعة الأولى؛ دمشق: دار سعد الدين، سنة 2000)، ص 194 – 195.

⁸ ابن مالك: محمد بن عبد الله بن عبد الله بن مالك النحوي، ولد سنة 600 هـ، صاحب التصانيف، ومنها: «التسهيل وشرحه»، و«العمدة»، و«الخلاصة الألفية»، و«الكافية الشافية»، و«شواهد التوضيح»، وغير ذلك. توفي سنة 672 هـ.

يراجع: الفيروز ابادي. البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة، ص 269 – 270.

⁹ أبو حيان: محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان الإمام أثير الدين أبو حيان الأندلسي، ولد سنة 654 هـ. ومن مصنفاته: «تقريب المقرب في النحو»، و«ارتشاف الضرب من لسان العرب»، و«البحر المحيط»، وغير ذلك. توفي سنة 745 هـ.

يراجع: خير الدين الزركلي. الأعلام، الجزء السابع (الطبعة الخامسة عشرة؛ بيروت: دار العلم للملايين، سنة 2002)، ص 152.

¹⁰ سيبويه. الكتاب، الجزء الأول (الطبعة الثالثة؛ القاهرة: مكتبة الخانجي، سنة 1988)، ص 361.

¹¹ سورة الهمزة: 1- 2.

¹² رضي الدين. شرح الرضي على الكافية، الجزء الثاني (الطبعة الثانية؛ بنغازي: جامعة خان يونس، سنة 1996)، ص 307.

والرضي: رضي الدين محمد بن الحسن الإسترآبادي، صنّف: «شرح كافية ابن الحاجب في النحو»، و«شرح الشافية في الصرف»، و«شرح قصيدة ابن الحديد السبع»، وغير ذلك. توفي سنة 686 هـ.

قال الأخفش في قوله تعالى :
﴿فَإِنْ عُثِرَ عَلَىٰ أَنَّهُمَا اسْتَحَقَّا إِثْمًا فَآخِرَانِ يُقَوْمَانِ مَقَامَهُمَا
مِنَ الَّذِينَ اسْتَحَقَّ عَلَيْهِمُ الْأَوْلَٰئِينَ...﴾¹³:

"وقال بعضهم ﴿الْأَوْلَٰئِينَ﴾ وبها نقراً؛ لأنه حين قال ﴿يُقَوْمَانِ مَقَامَهُمَا مِنْ
الَّذِينَ اسْتَحَقَّ عَلَيْهِمُ﴾ كان كأنه قد حدّهما حتى صارا كالمعرفة في المعنى، فقال :
﴿الْأَوْلَٰئِينَ﴾ فأجرى المعرفة عليهما بدلاً " ¹⁴.

ونقل عنه أنه أجاز وصف النكرة بالمعرفة إذا تخصصت النكرة قبل ذلك بوصف
مستشهداً بالآية السابقة من سورة المائدة، فجعل : ﴿الْأَوْلَٰئِينَ﴾ صفةً لـ ﴿آخِرَانِ﴾
لما تخصصت.¹⁵

2. قول النحويين بجواز وصف المعرفة بالنكرة

أجاز بعض النحويين وصف المعرفة بالنكرة ومنهم ابن الطراوة. قال ابن
الطراوة: ويجوز وصف المعرفة بالنكرة إذا كان الوصف خاصاً بالموصوف، لا يوصف
به إلا ذلك الموصوف كقول الشاعر :

فَبِتُّ كَأَنِّي سَاوِرْتَنِي ضَبِيلَةٌ مِنْ الرُّقْشِ فِي أَنْبَاهِهَا السُّمُّ نَاقِعٌ¹⁶

البيت من بحر الطويل وهو للنابغة الذبياني. واللغة فيه: قوله ((ساورتني)):
واثبتني، و((ضبيلة)): أفعى دقيقة قد أتت عليها السنون، فقلّ لحمها واشتدّ سمها،
و((الرقش)): جمع رقصاء، أفعى فيها نقاط بيضاء وسوداء، و((ناقع)): قاتل. والشاهد فيه

يراجع : السيوطي. بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، الجزء الأول، ص 567 – 568.

¹³ سورة المائدة : 107 .

¹⁴ يراجع : الأخفش. معاني القرآن، الجزء الأول، ص 290.

¹⁵ أبو حيان. ارتشاف الضرب، الجزء الرابع (الطبعة الأولى؛ القاهرة: مكتبة الخانجي،
سنة 1998) ص 1908-1909.

¹⁶ يراجع البيت في : النابغة الذبياني. ديوان النابغة، (مصر: دار المعارف)، ص 76،
وسيويوه. الكتاب، الجزء الثاني، ص 89.

: قوله «(السم ناقع)» حيث وقعت النكرة وهي «(ناقع)» صفة للمعرفة وهي «(السم)»¹⁷، وجعل سيبويه «(ناقع)» خبراً لـ «(السم)».

3. قول النحويين بعدم جواز وصف النكرة بالمعرفة والعكس:

ذهب سيبويه إلى أنّ الصفة لا بدّ أن يطابق موصوفها في التعريف والتنكير، فلا يجوز عنده أن توصف نكرة بمعرفة، ولا معرفة بنكرة إلاّ في شعر أو ضرورة، نحو: «قابلت رجلاً الكريم» و«قابلت زيداً كريماً»، وإنّما توصف النكرة بالنكرة والمعرفة بالمعرفة، نحو: «قابلت رجلاً كريماً» و«قابلت زيداً الكريم».

وقد أشار سيبويه إلى ذلك بقوله: «وإن شئت قلت: له صَوْتُ صوتِ حمارٍ وله صوتٌ حُوَارٌ ثَوْرٍ، وذلك إذا جعلته صفةً للصوت، ولم ترد فعلاً ولا إضماره. وإن كان معرفةً لم يجز أن يكون صفةً لنكرة كما لا يكون حالاً. وسترى هذا مبيناً في بابه إن شاء الله. وزعم الخليل أنّه يجوز له صوتٌ صوتِ الحمار على الصفة لأنّه تشبيه، فمن ثمّ جاز أن توصف النكرة به. وزعم الخليل رحمه الله أنه يجوز أن يقول الرجل: «هذا رجُلٌ أخو زيدٍ» إذا أردت أن تشبّهه بأخي زيد. وهذا قبيح ضعيف لا يجوز إلاّ في موضع الاضطرار، ولو جاز هذا لقلت: «هذا قصيرٌ الطويل»، تريد مثلُ الطويل. فلم يجز هذا كما قبح أن تكون المعرفة حالاً للنكرة إلاّ في الشعر. وهو في الصّفة أقبح لأنك تنقض ما تكلمت به فلم يُجامعه في الحال كما فارقه في الصفة»¹⁸.

وقال السيرافي في بيان قول سيبويه: «وتفسير مذهب الخليل أنّ معناه: (له صوتٌ مثلُ صوتِ الحمار)، و«مثل» وإن كان مضافاً إلى معرفة فهو نكرة، فلذلك جاز عنده الصفة. (وزعم الخليل رحمه الله أنه يجوز أن يقول الرجل: «هذا رجُلٌ أخو زيدٍ» إذا أردت أن تشبّهه بأخي زيد). واستضعف سيبويه فقال: (ولو جاز هذا لقلت: «هذا قصيرٌ الطويل»، تريد مثلُ الطويل). ولجاز أن تقول: «جاءني زيد أخاك»، تريد: مثلُ أخيك، ومثل البزاز، وهذا يقبح جدّاً، كما قبح أن يكون حالاً إلاّ في شعر أو ضرورة. قال: (هو في الصّفة أقبح تنقض ما تكلمت به). يريد أنّ الصفة والموصوف كشيء

¹⁷ يراجع رأي ابن الطراوة في السيوطي. مع الهوامع، الجزء الثالث (الطبعة الأولى؛ بيروت: دار الكتب العلمية، سنة 2000) ص 188.

¹⁸ سيبويه. الكتاب، الجزء الأول، ص 361.

واحد، فلا يجوز أن يكون أحدهما معرفةً والآخر نكرةً، والحال مع الذي منه الحال ليسا كشيء واحد، فصار في الصفة أقبح¹⁹.
تبع سبويه كثير من النحويين في عدم جواز وصف النكرة بالمعرفة والعكس، وما جاء على ذلك فهو مؤول .

قال أبو علي : "الصفة مثل الموصوف في تعريفه وتنكيره، فصفة المعرفة معرفة، وصفة النكرة نكرة، ولا يجوز وصف المعرفة بالنكرة، ولا النكرة بالمعرفة؛ لأنّ الصفة ينبغي أن تكون الموصوف في المعنى، والنكرة تدلّ على العموم والشياع، والمعرفة مخصوصة، فمن حيث لم يجز أن يكون الجميع واحداً، والواحد جميعاً، لم يجز أن يوصف كل واحد منهما إلاّ بما يلائمه وما هو وقفه"²⁰.

وقال ابن جني: "اعلم أنّ الوصف لفظ يتبع الاسم الموصوف تحلية له، وتخصيصاً ممّن له مثل اسمه بذكر معنى في الموصوف، أو في شيء من سببه . ولا يكون الوصف إلاّ من فعل، أو راجعاً إلى معنى فعل . والمعرفة توصف بالمعرفة، والنكرة توصف بالنكرة، ولا توصف معرفة بنكرة، ولا نكرة بمعرفة"²¹.

وقال ابن مالك : "ولا بدّ من موافقة النعت المنعوت في التعريف والتنكير . وسواء في ذلك : النعت الجاري على ما هو له كـ(شخصٍ محسنٍ)، والجاري على ما هو لشيء من سببه كـ(زُرُفتي براً بنوه)"²².

وقال أبو حيان : "والذي نختاره أنّه لا تنعت المعرفة إلاّ بالمعرفة، ولا النكرة إلاّ بالنكرة إذا توافقا في الإعراب"²³.

ج. الخاتمة

¹⁹ السيرافي. شرح كتاب سيبويه، الجزء الثاني (الطبعة الأولى؛ بيروت: دار الكتب العلمية، سنة 2008)، ص 248 – 249.

²⁰ أبو علي الفارسي. الإيضاح (الطبعة الثانية؛ بيروت: عالم الكتب، سنة 1996)، ص 215 – 216.

²¹ ابن جني. اللمع في العربية (عمان: دار مجدلاوي، سنة 1998)، ص 65 .

²² ابن مالك. شرح الكافية الشافية، الجزء الثالث (الطبعة الأولى؛ دار المأمون للتراث، سنة 1982) ص 1155.

²³ أبو حيان. ارتشاف الضرب، الجزء الرابع، ص 1909 .

وعلى الرغم من الخلافات الواقعة في وصف النكرة بالمعرفة وعكسه فإنني أرى أنّ ما ذهب إليه سيبويه ومن تبعه من عدم جواز التخالف بين الصفة والموصوف في التعريف والتنكير هو الراجح؛ وذلك للأسباب التالية:

أحدها: أنّ الصفة والموصوف في المعنى كالشيء الواحد، فلا يجوز أن يكون أحدهما معرفةً والآخر نكرةً، قال الشاطبي²⁴: "وإنما لم تنعت النكرة بالمعرفة، ولا المعرفة بالنكرة من جهة أنّ النعت والمنعوت في المعنى كالشيء الواحد، والشيء الواحد لا يكون معرفة ونكرة في حال"²⁵.

والثاني: أنّ التعريف يقتضي كون ذلك المعين مدلولاً عليه بحسب تعيينه، والتنكير يقتضي كون ذلك المعين غير مدلول عليه بحسب تعيينه، فالجمع بينهما جمع بين النفي والإثبات، وهو محال؛ ولذلك لا يجوز التخالف بين الصفة والموصوف في التعريف والتنكير.²⁶

والثالث: جواز تأويل حجة المجيزين في التخالف بين الصفة والموصوف في التعريف والتنكير إلى وجه آخر، بجعل الصفة بدلاً، ف«الذي جمع» بدل من «همزة»، أو نعت مقطوع رفعاً أو نصباً²⁷، و«الأوليان» - أي: الأحقان بالشهادة لقربتهما ومعرفتهما - بدل من «آخران»، و«ناقع» بدل من «السم»، ويصح جعل «الأوليان» خبر محذوف، أي: هما الأوليان، أو خبر «آخران» لتخصيصه بالصفة، أو مبتدأ خبره «آخران»، أو بدلاً من الضمير في «يقومان»، وجعل «ناقع» خبراً ثانياً لـ«السم»²⁸.

²⁴ الشاطبي: إبراهيم بن موسى بن محمد اللخمي الغرناطي الشهير بالشاطبي، صاحب: «المقاصد الشافية في شرح خلاصة الكافية»، و«الاتفاق في علم الاشتقاق»، و«أصول النحو»، و«الموافقات في أصول الفقه»، وغير ذلك، توفي سنة 790 هـ. يراجع الزركلي. الأعلام، الجزء الأول، ص 75.

²⁵ الشاطبي. المقاصد الشافية، الجزء الرابع (الطبعة الأولى؛ مكة المكرمة: جامعة أم القرى، سنة 2007)، ص 618.

²⁶ خالد الأزهرى. شرح التصريح، الجزء الثاني (الطبعة الأولى؛ بيروت: دار الكتب العلمية، سنة 2000)، ص 110.

²⁷ يراجع: الرضي. شرح الرضي على الكافية، الجزء الثاني، ص 307.

²⁸ الصبان. حاشية الصبان، الجزء الثالث (القاهرة: المكتبة التوفيقية، دون سنة)، ص

المراجع

- ابن الطراوة في السيوطي. *همع الهوامع*، الجزء الثالث (الطبعة الأولى؛ بيروت: دار الكتب العلمية، سنة 2000) ص 188 .
- ابن جني. *اللمع في العربية* (عمان: دار مجدلاوي، سنة 1998)، ص 65 .
- ابن مالك. *شرح الكافية الشافية*، الجزء الثالث (الطبعة الأولى؛ دار المأمون للتراث، سنة 1982) ص 1155 .
- أبو الحسين مسلم بن الحجاج. *صحيح مسلم*، الجزء الثامن (المملكة العربية السعودية: بيت الأفكار الدولية، سنة 1998)، ص 56 .
- أبو حيان. *ارتشاف الضرب*، الجزء الرابع (الطبعة الأولى؛ القاهرة: مكتبة الخانجي، سنة 1998) ص 1908-1909 .
- أبو علي الفارسي. *الإيضاح* (الطبعة الثانية؛ بيروت: عالم الكتب، سنة 1996)، ص 215 – 216 .
- الأخفش. *معاني القرآن*، الجزء الأول، ص 290 .
- خالد الأزهرى. *شرح التصريح*، الجزء الثاني (الطبعة الأولى؛ بيروت: دار الكتب العلمية، سنة 2000)، ص 110 .
- خير الدين الزركلي. *الأعلام*، الجزء السابع (الطبعة الخامسة عشرة؛ بيروت: دار العلم للملايين، سنة 2002)، ص 152 .
- رضي الدين. *شرح الرضي على الكافية*، الجزء الثاني (الطبعة الثانية؛ بنغازي: جامعة خان يونس، سنة 1996)، ص 307 .
- الزبيدي. *طبقات النحويين واللغويين* (الطبعة الثانية؛ القاهرة: دار المعارف، سنة 1973)، ص 47 – 51 .
- سيبويه. *الكتاب*، الجزء الأول (الطبعة الثالثة؛ القاهرة: مكتبة الخانجي، سنة 1988)، ص 361 .

- السيرافي. شرح كتاب سيبويه، الجزء الثاني (الطبعة الأولى؛ بيروت: دار الكتب العلمية، سنة 2008)، ص 248 – 249.
- السيوطي. بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، الجزء الأول (الطبعة الثانية؛ بيروت: دار الفكر، سنة 1979)، ص 590 – 591.
- السيوطي. بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، الجزء الأول، ص 567 – 568.
- الشاطبي. المقاصد الشافية، الجزء الرابع (الطبعة الأولى؛ مكة المكرمة: جامعة أم القرى، سنة 2007)، ص 618.
- الصبان. حاشية الصبان، الجزء الثالث (القاهرة: المكتبة التوفيقية، دون سنة)، ص 88.
- الفيروزابادي. البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة (الطبعة الأولى؛ دمشق: دار سعد الدين، سنة 2000)، ص 194 – 195.
- الفيروزابادي. البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة، ص 269 – 270.
- النايعة الذبياني. ديوان النايعة، (مصر: دار المعارف)، ص 76، وسيبويه. الكتاب، الجزء الثاني، ص 89.

